

قرار تعقيبي مدنى عدد 1899

مـؤرخ فى 15 جانفي 1980

صدر ببرئاسة السيد عبد الكريم المہبولي

المبدأ :

- يسقط حق الشفيع فى صورة عدم اعلامه بالشراء من طرف المشتري بمضي ستة أشهر من تاريخ البيع بكتاب ثابت التاريخ فى كل الاحوال (الفقرة الثانية من الفصل 115 من مجلة الحقوق العينية) .

نصيـه :

أصدرت محكمة التعقيب القرار الآتى :

بعد الاطلاع على مطلب التعقيب المقدم يوم 5 نوفمبر سنة 1977 من الاستاذ الطاهر كدوس المحامى لدى محكمة التعقيب نيابة عن عزيزة وحليمة ضد بمقام وصالح طعنا فى القرار الاستئنافى المدنى عدد 3394 الصادر يوم 21 جويلية سنة 1977 عن محكمة الاستئناف بصفاقس باقرار الحكم الابتدائى .

وبعد الاطلاع على مستندات الطعن والرد عليها من الاستاذ محمد شقرورون نيابة عن المدعى ضدهما وعلى القرار المطعون فيه وعلى كافة الاجراءات .

وبعد الاطلاع على تقرير السيد المدعى العام لدى محكمة التعقيب والاستماع للمحوظاته بالجلسة .

وبعد المفاوضة طبق القانون .

من ناحية الشكل :

حيث استوفى مطلب التعقيب كافة اوضاعه وصيغه القانونية فهو مقبول شكلا .

من جهة الاصل :

حيث تفيد وقائع القضية الثابتة بالقرار المطعون فيه قيام الطاعنتين على المعقـب ضدهما طالبتين الحكم بتشفيـعهما فى المنـاب المـبـاع على الشـيـاع من شـريكـهما مـصـطفـى للمـدـعـى عـلـيهـما بالـجـعـةـ العـادـلـةـ المؤـرـخـةـ فىـ يـوـمـ 10ـ نـوـفـمـبرـ سـنـةـ 1974ـ وـذـلـكـ مـنـ العـقـارـيـنـ الـمـبـيـنـ بـالـدـعـوىـ وـرـىـدـ المـدـعـىـ عـلـيهـماـ بـاـنـ أـخـذـ المـدـعـيـنـ الشـفـعـةـ وـقـيـامـهـماـ بـطـلـبـهـاـ كـانـ بـعـدـ الـأـجـلـ الـقـانـوـنـىـ فـطـلـبـاـ الـحـكـمـ بـعـدـ سـمـاعـ الدـعـوىـ - وـبـعـدـ اـسـتـيـفـاءـ الـأـجـرـاءـاتـ .ـ قـضـتـ مـحـكـمـةـ الـدـرـجـةـ الـأـوـلـىـ بـعـدـ سـمـاعـ الدـعـوىـ وـتـأـيدـ حـكـمـهـاـ بـالـقـرـارـ الـاستـئـنـافـيـ الـمـشـارـ إـلـيـهـ بـالـطـالـعـ فـتـعـقـبـتـهـ الـطـاعـنـاتـ نـاسـبـتـيـنـ لـهـ .ـ

قسم حقوق الدفاع وضعف التعليل :

بـمـقـولـةـ انـهـماـ بـرـرـتـاـ تـأـخرـ قـيـامـهـماـ بـالـدـعـوىـ بـتـحـيلـ خـصـمـهـاـ بـلـقـاسـمـ عـلـيـهـماـ الـمـتـمـثـلـ فـيـ انـهـماـ لـمـ كـانـتـاـ عـرـضـتـاـ عـلـيـهـ الشـمـنـ فـيـ الـأـجـلـ الـقـانـوـنـىـ رـفـضـ قـبـولـهـ مـدـعـيـاـ انـ ماـ تـوـلـىـ شـرـاءـ اـنـهـاـ هـوـ لـفـائـدـ سـالـمـ اـخـ الـبـائـعـ ثـمـ اـنـهـ فـورـ ذـلـكـ اـشـهـدـ عـدـلـيـنـ عـلـىـ هـذـاـ اـدـعـاءـ ثـمـ لـمـ قـدـمـ سـالـمـ مـنـ مـغـيـبـهـ اـسـتـجـوـبـتـاهـ فـيـ الـمـوـضـوعـ فـنـفـاهـ وـعـنـدـئـذـ اـسـتـأـنـفـتـاـ الـقـيـامـ بـاـجـرـاءـاتـ الـاخـذـ بـالـشـفـعـةـ وـاـدـلـيـنـاـ بـالـوـثـائقـ الـمـبـيـنـ لـكـلـ ذـلـكـ وـأـهـمـلـ الـقـرـارـ الـتـعـرـضـ لـهـاـ وـلـنـاقـشـتـهاـ مـقـتـصـراـ عـلـىـ تـعـلـيلـ قـضـائـهـ بـاـنـ مـاـ لـاـحـظـتـاهـ بـشـأـنـ تـحـيلـ بـلـقـاسـمـ عـلـيـهـماـ غـيرـ مـفـيدـ فـيـ حـيـنـ اـنـ تـمـسـكـهـماـ بـهـذـاـ التـحـيلـ وـبـمـؤـيـدـاـتـهـ هـوـ اـمـرـ جـوـهـرـىـ لـهـ تـأـيـيرـ عـلـىـ وـجـهـ الـفـصـلـ مـاـ يـكـونـ بـهـ الـقـرارـ مـتـسـمـاـ بـهـضـمـ حـقـوقـ الدـافـعـ وـضـعـفـ التـعـلـيلـ .ـ

عن هذا المطعن بغيرعيه :

حيـثـ خـلـافـاـ لـمـ جـاءـ بـهـ فـقـدـ اـتـضـعـ منـ مـرـاجـعـةـ الـقـرـارـ اـنـ تـعـرـضـ لـكـافـةـ وـثـائقـ الـطـاعـنـتـينـ وـرـدـ عـمـاـ تـرـمـيـانـ إـلـيـهـ مـنـ اـسـتـنـادـهـماـ إـلـيـهـاـ بـاـنـ مـاـ لـاـحـظـتـاهـ بـشـأـنـ تـحـيلـ خـصـمـهـماـ بـلـقـاسـمـ بـاـدـعـائـهـ اـنـ الـبـيـعـ لـيـسـ لـهـ وـاـنـمـاـ هـوـ لـخـيـرـهـ لـاـ يـفـيـدـهـماـ فـيـ شـيـءـ ثـمـ اـسـتـخـلـصـ مـنـ تـارـيـخـ حـجـةـ شـرـاءـ المـعـقـبـ ضـدـهـماـ وـمـنـ تـارـيـخـ الـقـيـامـ عـلـيـهـماـ بـالـدـعـوىـ اـنـ هـذـاـ الـقـيـامـ وـقـعـ بـعـدـ اـجـلـ السـتـةـ اـشـهـرـ الـوـارـدـ بـهـ الـفـصـلـ 115ـ مـنـ مـجـلـةـ الـحـقـوقـ الـعـيـنـيـةـ .ـ

ولهاته الاسباب :

قررت المحكمة قبول مطلب التعقيب شكلا ورفضه أصلا وحجز معلوم الخطية المؤمن .

وصدر هذا القرار يوم ١٥ جانفي سنة ١٩٨٠ من الدائرة المتألفة من نائب رئيسها السيد عبد الكريم المهمولي والمستشارين السيدين البشير بكار وعبد العزيز الزغلامي بمحضر المدعى العام السيد عبد العزيز الشابي ومساعدة كاتب المحكمة السيد الهادي المتهنى - وحرر في تاريخه .

وحيث ان عبارات الفقرة الاخيرة من الفصل ٢٥ الموما اليه الناصحة على ان حق القيام بالشفاعة يسقط على كل حال بمضي ستة اشهر من يوم وقوع البيع بكتاب ثابت التاريخ تقضى ان انطلاق الاجل الموما اليه يبتدىء من يوم تاريخ الكتب ولا يقطع سريانه اي عائق .

وحيث تأسيسا على ذلك فان القرار لما علل قضاه بما اشير اليه يكون قد رد عن دفوعات الطاعنتين ردا مستوفيا مستساغيا يتماشى مع الواقع والقانون ومؤديا للنتيجة التي انتهت اليها وحيثئذ فهذا المطعن بفرعيه غير قائم على اساس وتعيين رفضه .

